التحول الرقمي
في
وزارة العـــدل

خطـة وزارة العـدل

المحور الأول:
تطوير منظومة التقاضي

المحور الثاني:
تقديم الخدمات المميزة

المحور الثالث:
تحديث العمل بقطاعات وإدارات وزارة العدل

❖ وكان التحول الرقمي ركيزاً أساسياً في كل محور من المحاور الثلاثة

المحور الأول:

تطوير منظومة التقاضي

- بتهيئة بيئة عمل لائقة وأدوات عمل متطورة، وذلك من خلال عدة عوامل أهمها التحول الرقمي لإجراءات التقاضي:

أولاً: مشروعات مطبقة بالفعل

1. مشروع نظر تجديد الحبس عن بُعد.
2. مشروع التقاضي الإلكتروني عن بُعد في المحاكم الاقتصادية.
3. مشروع وحدات إصدار شهادات المحاكم عن بُعد.

أولاً : مشروعات مطبقة بالفعل

1. مشروع نظر تجديد الحبس عن بُعد

تفاصيل المشروع

تاريخ البدء: 2020-10-18

الشركاء : وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

وصف المشروع والمستهدف منه:

مثول المتهمين المحبوسين احتياطياً بالسجون العمومية والمركزية عن بُعد أمام القضاء للنظر في تجديد الحبس.

ويُنفذ المشروع من خلال شبكات تليفزيونية مُغلقة ومُؤمنة بين المحاكم والسجون، بحيث تتصل قاعات المحاكم التي يُنظر فيها إجراءات تجديد حبس المتهمين المحبوسين احتياطياً بقاعات مُخصصة بالسجون العمومية والمركزية والأماكن التي يتواجد فيها المتهمون المحبوسون احتياطياً.

المشروع يحقق عدة أهداف:

هدف قضائي: انتظام العمل في جلسات نظر تجديد الحبس، دون تأخير بسبب عدم حضور المحبوسين في المواعيد المحددة.

هدف أمني: يتمثل في الحد من خطورة نقل المحبوسين من أماكن حبسهم؛ إلى المحاكم المختصة.

هدف اقتصادي: يتمثل في توفير كبير لنفقات نقل المتهمين من مقار حبسهم إلى المحكمة، حيث كان يتم يومياً نقل المحبوسين احتياطياً من (236) سجن عمومي ومركزي وأماكن الحبس إلى مقرات المحاكم المُختصة في عموم الجمهورية، لنظر إجراءات تجديد حبسهم؛ وذلك بمتوسط حوالي ألف مأمورية ترحيل يومياً.

هدف صحي ووقائي: في ظل الموجة الثانية لجائحة كورونا، والحد من تعرض المحبوسين احتياطياً للمخالطة مع الغير أثناء نقلهم إلى المحكمة والعودة إلى أماكن الحبس.

❖ **الموقف الحالي للمشروع وما تم تنفيذه حتى تاريخه:**

تم ربط كافة المحاكم الابتدائية والاستئنافية بجميع أقسام ومراكز الشرطة ومراكز الإصلاح والتأهيل من خلال المنظومة.

أولاً : مشروعات مطبقة بالفعل

2. مشروع التقاضي الإلكتروني عن بُعد في المحاكم الاقتصادية

تفاصيل المشروع

تاريخ البدء: 2021-10-2

وصف المشروع والمستهدف منه:

عملت وزارة العدل من خلال رؤيتها الخاصة بالتحول الرقمي لإجراءات التقاضي، على تفعيل التعديلات التشريعية الخاصة بإجراءات رفع الدعوى ومباشرتها عن بُعد أمام المحاكم الاقتصادية:

- عدد المحاكم التي انطلقت بها المنظومة (8 محاكم اقتصادية تمثل جميع المحاكم على مستوى الجمهورية).
- عدد القاعات التي تم تجهيزها بوسائل الاتصال المرئي (26 قاعة).
- عدد القضاة الذين يستخدمون المنظومة وتم توفير توقيعات إلكترونية لهم (272 قاضي).
- عدد الموظفين (787).
- تعمل المنظومة من خلال عدد (1050) جهاز حاسب آلي، وعدد (300) حاسب آلي شخصي، فضلاً عن الخوادم اللازمة لتشغيل المنظومة.

أولاً : مشروعات مطبقة بالفعل
3. مشروع وحدات إصدار شهادات المحاكم عن بُعد

تفاصيل المشروع

تاريخ البدء: مايو 2021

الشركاء: مُجمع الإصدارات المؤمنة والذكية

وصف المشروع والمستهدف منه:

- يُتيح المشروع إمكانية الحصول على الشهادات الصادرة من كافة المحاكم الابتدائية والاقتصادية من خلال وحدات (ماكينات) تكنولوجية يتم نشرها في (المحاكم - الوزارات - النقابات المهنية - الأندية الرياضية ... وغيرها من أماكن التجمعات).

-ويختصر زمن الحصول على الشهادة من 45 دقيقة إلى 5 دقائق.

الموقف الحالي للمشروع وما تم تنفيذه حتى تاريخه:

-عدد أنواع الشهادات التي تصدرها الوحدات (67 نوع شهادة من ثماني محاكم الاقتصادية، وشهادة واحدة من واقع جدول (15) محكمة ابتدائية.

-تم نشر (28) ماكينة لإصدار الشهادات عن بُعد في عدد (28) مقر ((24) بمقرات المحاكم، وثلاث وحدات بفروع بنك مصر بالقاهرة والأقصر والغردقة، ووحدة بمول سيتي ستارز).

ثانياً : مشروعات تحت التنفيذ

1. مشروع تحويل الصوت إلى نص مكتوب.
2. مشروع التكامل بين محكمة النقض ومنظومة التقاضي الإلكتروني للمحاكم الاقتصادية .

ثانياً : مشروعات تحت التنفيذ

1. مشروع تحويل الصوت إلى نص مكتوب

تفاصيل المشروع

تاريخ البدء: 2021 /4/9

الشركاء : مُجمع الإصدارات المؤمنة والذكية.

وصف المشروع والمستهدف منه:

- حيث تم إطلاق مرحلته التجريبية في جلسات نظر تجديد الحبس عن بُعد بمحكمة القاهرة الجديدة، تمهيداً لتعميمه على كافة المحاكم.

- يقوم المشروع على استخدام الذكاء الاصطناعي في منظومة التقاضي، وذلك من خلال برامج تحول كافة ما يُجري من حوار داخل قاعة الجلسة كمرافعات المحامين الشفوية وطلباتهم وقرارات القضاة؛ إلى محرر مكتوب يطبع في نهاية الجلسة ليوقعه القاضي وسكرتير الجلسة وفقاً للقانون.

❖ **الموقف الحالي للمشروع وما تم تنفيذه حتى تاريخه:**

تم نشر المنظومة في قاعات تجديد الحبس عن بُعد بعدد (23) قاعة ملحقة بعدد (14) محكمة ابتدائية وجزئية، حيث تم تحرير (90.622) محضر إلكتروني من خلال المنظومة الجديدة.

ثانياً : مشروعات تحت التنفيذ

2. مشروع التكامل بين محكمة النقض ومنظومة التقاضي الإلكتروني للمحاكم الاقتصادية

تفاصيل المشروع

تاريخ البدء: 2023/1/2

وصف المشروع والمستهدف منه:

- تتويجاً لجهود وزارة العدل في تطوير منظومة العمل واتباع أحدث الأساليب العلمية والتقنية تم التكامل بين محكمة النقض المصرية ونظام التقاضي الإلكتروني للمحاكم الاقتصادية.

- وبتاريخ 2023/1/2 بدء مشروع التكامل بين محكمة النقض بما لديها من برنامج إلكتروني مع منظومة التقاضي الإلكتروني للمحاكم الاقتصادية، أتاح هذا التكامل إمكانية الاطلاع على القضايا الخاصة بالمحاكم الاقتصادية وما تحتويه من ملفات الصحف والمستندات والمذكرات وتقارير الخبراء والأحكام بعد الطعن عليها أمام محكمة النقض وربط بيانات الطعن بالنقض ومتابعة جلساته والأحكام الصادرة فيه وذلك مع القضايا المطعون على أحكامها على نظام التقاضي الإلكتروني للمحاكم الاقتصادية. وهو ما يقدم إتاحة للبيانات بين المحكمتين بسهولة ويسر .

ثانياً : مشروعات تحت التنفيذ

2. مشروع التكامل بين محكمة النقض ومنظومة التقاضي الإلكتروني للمحاكم الاقتصادية

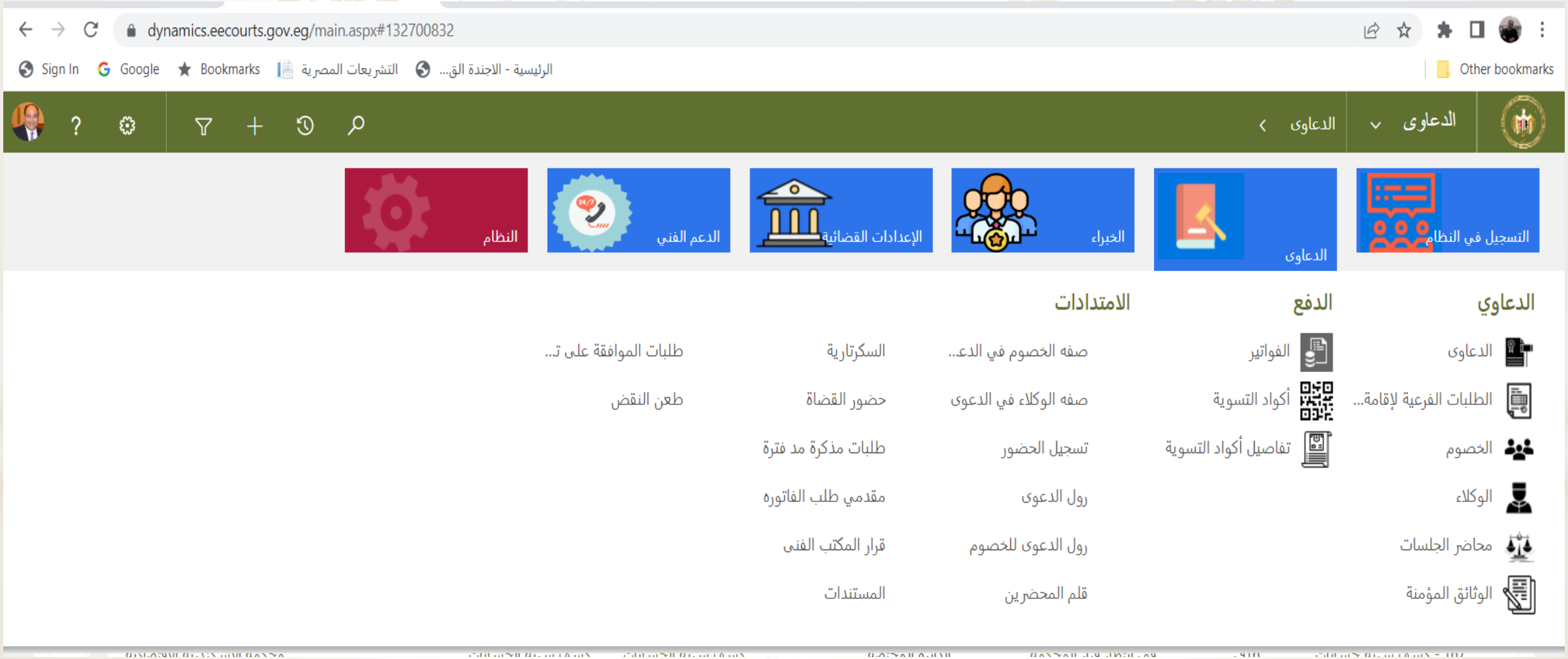

المحور الثاني:

تقديم الخدمات المميزة

- إذ تهدف الخطة إلى تحسين الخدمات التي تقدمها وزارة العدل عن طريق مصلحة الشهر العقاري التي تتعامل مباشرةً مع المواطنين.
- ***ويتم تنفيذ التحول الرقمي في مصلحة الشهر العقاري والتوثيق من خلال الوسائل التالية:***

الخدمات المميزة
1. إطلاق خدمة مصر الرقمية

تفاصيل المشروع

تاريخ البدء: يوليو 2020

الشركاء : وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

وصف المشروع والمستهدف منه:

- تم إطلاق خدمات التوثيق عبر بوابة مصر الرقمية، من خلال الموقع digital.gov.eg، وذلك في عدد (27) محافظة تباعاً، والذي يتيح عدد (27) خدمة توثيق وعدد (6) خدمات شهر عقاري، تيسيراً على المواطنين طالبي الخدمة والحد من الزحام بمكاتب وفروع التوثيق ومأموريات الشهر العقاري.

-وكان إجمالي الطلبات المُكتملة علي مصر الرقمية (767.402) طلباً.

الخدمات المميزة
2. خدمات المحمول (أرغب في عمل توكيل)

تفاصيل المشروع

تاريخ البدء: يوليو 2020

الشركاء : وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

وصف المشروع والمستهدف منه:

- تـم إطلاق الخدمة في عدد (27) محافظة تباعاً، يوفر خدمة الحجز بالمكتب، ومعرفة الكثافة بالمكتب.
- وبلغت عدد مرات تحميل التطبيق من يوليو2020 (1.982,615 مرة).
- وإجمالي عدد الحجوزات من يوليو 2020 (3.376.176 حجز).

الخدمات المميزة
3. موقع مصلحة الشهر العقاري والتوثيق

تفاصيل المشروع

الشركاء : وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

وصف المشروع والمستهدف منه:

- تم إطلاق خدمات الشهر العقاري والتوثيق والترجمة من خلال الموقع الإلكتروني لمصلحة الشهر العقاري والتوثيق https://rern.gov.eg، والذى يتيح عدد **(17)** خدمة إلكترونية.
- وإجمالي عدد الزوار منذ إنشاء الموقع **(35.733.838)** زائر.

الخدمات المميزة
4. خدمة التوثيق المُتنقل

تفاصيل المشروع

تاريخ البدء: 18 / 11/ 2020

الشركاء : وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

وصف المشروع والمستهدف منه:

- هي سيارات مُجهزة بأحدث الإمكانيات تم إتاحتها في عدد (27) محافظة، تصل إلى المواطن في مكان تواجده وتقديم الخدمة اللازمة وأيضا دعم مكاتب وفروع التوثيق المزدحمة تيسيراً على المواطنين من طالبي الخدمة والحد من الزحام، ليصل عدد سيارات التوثيق المتنقل (41) سيارة.

-وبلغت عدد المعاملات التي تم إجرائها بفروع التوثيق السيارات المتنقلة (267.169 معاملة).

المحور الثالث:

تطوير العمل في قطاعات وإدارات الوزارة

- في ضوء خطة مصر المستدامة 2030، وما تضمنته من محاور رفع كفاءة الجهاز الإداري للدولة؛ وضعت وزارة العدل خطتها في رفع كفاءة منظومة العمل، وذلك من خلال تحديث الإطار التنظيمي لها، ورفع كفاءة العنصر البشرى، والبنية المعلوماتية، وتطوير ثقافة العمل داخل الجهاز الإداري، وأخيراً وضع نظم للمتابعة، تُمكن السلطة المُختصة من مراقبة تنفيذ الخطط المُوضوعة، وتضمن اتصالها وارتباطها بالأهداف الاستراتيجية للوزارة.

تطوير العمل في قطاعات وإدارات الوزارة:

1. مشروع برنامج "وزارتـــــي"

تطوير العمل في قطاعات وإدارات الوزارة
1. مشروع برنامج "وزارتـــــــي"

تفاصيل المشروع

- يستهدف البرنامج ميكنة الدورة المستندية لكل قطاعات وإدارات الوزارة، وتحويل حركة تداول الخطابات والوثائق داخلها من الأسلوب الورقي إلى التداول الإلكتروني.
- يتيح البرنامج متابعة التكليفات الصادرة لكل قطاع والفترة الزمنية المستغرقة في تنفيذ تلك التكليفات.

إعداد مشروعات القوانين المتعلقة بالتحول الرقمي

شكراً